

## مجلس الأمن

السنة التاسعة والأربعون



الجلسة ٣٣٦٨

المعقودة يوم الخميس

٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٤

الساعة ٢١/٣٥

نيويورك

الرئيس:	السيد كيتنغ	(نيوزيلندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فورنتسوف
	الأرجنتين	السيد كارديناس
	اسبانيا	السيد يانيز بارنويو
	باكستان	السيد ماركر
	البرازيل	السيد فوجيتا
	الجمهورية التشيكية	السيد فنهارا
	جيبوتي	السيد علهاي
	رواندا	السيد بيزيما
	الصين	السيد شين جيان
	عمان	السيد الخصيبي
	فرنسا	السيد لدسو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ديفيد هناي
	نيجيريا	السيد أيواه
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد إندر فورث

## بنود جدول الأعمال

الحالة المتعلقة برواندا

التقرير الخاص للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا (S/1994/470)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

94-85560

وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إرسال التصويبات بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى: Chief, Verbatim Reporting Section, Room C-178 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

## افتتحت الجلسة الساعة ٢٢/٠٠

إقرار جدول الأعمال  
أقر جدول الأعمال.

لأوغندا لدى الأمم المتحدة والممثل الدائم لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة. وستصدر هاتان الرسالتان تحت الرمزيين S/1994/479 و S/1994/481، على التوالي.

## الحالة المتعلقة برواندا

التقرير الخاص للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا (S/1994/470)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أفهم أن المجلس مستعد الآن للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع أي اعتراض فسأطرح مشروع القرار للتصويت. نظرا لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك. أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل اليه في مشاوراته السابقة.

السيد أيواه (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الحالة في رواندا، في أعقاب الحادث المؤسف في ٦ نيسان/أبريل، قد ولدت قلقا رئيسيا من جانب المجتمع الدولي، وهذا عن حق. ونتيجة لأعمال القتل السياسية والعرقية التي وقعت والتي لا تبين، ونحن نتكلم هذا المساء، أي علامات من علامات التراجع، سجل ما لا يقل عن عشرين ألفا من حالات الوفاة. إن أعمال القتل الوحشية لم تؤثر فحسب على شعب رواندا، ولكن أيضا على بعض أفراد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا، في المرحلة الأولى من الأزمة. ومما يعتبر مأساويا بصفة خاصة أنه بالرغم من الجهود التي بذلها حتى الآن الرسميون في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا والممثل الخاص للأمين العام والقائد الميداني، بالإضافة الى جهود الزعماء الاقليميين ومنظمة الوحدة الافريقية، لم يتحقق النجاح في مهمة تحقيق وقف النار فيما بين الأطراف المتحاربة. ومع ذلك دون وقف اطلاق النار إن عملية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا وفاق استعادة عملية السلم في إطار خطة سلم أروشا تتعرض للخطر البالغ.

معروض على أعضاء المجلس التقرير الخاص للأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا الوثيقة S/1994/470. ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1994/488، التي تتضمن نص مشروع القرار أعد خلال مشاورات المجلس السابقة. وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس الى الوثائق التالية: S/1994/420، رسالة مؤرخة ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٤ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للكاميرون لدى الأمم المتحدة؛ و S/1994/428، رسالة مؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٤ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لرواندا لدى الأمم المتحدة؛ و S/1994/430، و S/1994/446، رسالتان مؤرختان ١٣ و ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤، على التوالي، وموجهتان الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، و S/1994/440، رسالة مؤرخة ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الأمين التنفيذي لمنظمة الوحدة الافريقية لدى الأمم المتحدة؛ والوثيقة S/1994/442، رسالة مؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٤، موجهة الى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لليونان لدى الأمم المتحدة.

ويود وفدي أن يسجل شكره للأمين العام لتقريره الخاص الذي صدر في ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٤ بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا، والذي شكل أساس مشروع القرار المعروض الآن على المجلس. بيد أن وفدي يأسف لأن يقول إنه ليس هناك خيار من

وقد تلقى أعضاء المجلس أيضا نسخا مصورة من رسالتين مؤرختين ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٤، وكلتاهما موجهتان الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم

إلى رواندا وأفرادها، الذين يعكفون على تنفيذ ولاية الأمم المتحدة في رواندا في ظل ظروف بالغة الصعوبة. ونحن نشني على الدور الإيجابي الذي اضطلعت به منظمة الوحدة الأفريقية وقادة المنطقة بالمساعدة على محاولة وضع حد للصراع والمذابح في رواندا.

وتطالب نيجيريا الأطراف مرة أخرى، بوقف جميع الأعمال العدائية والموافقة على وقف فوري لإطلاق النار، وبالتعاون تعاوننا كاملا مع الجهود الجارية التي تبذلها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية بغية إيجاد حل للصراع في رواندا.

أخيرا، حالما تصبح الظروف ملائمة في رواندا، نود أن نذكّر بأن سخاء المجتمع الدولي سيكون محل تحذير مرة أخرى بغية توفير مواد المساعدة الانسانية والاغاثة الطارئة لسكان رواندا المحتاجين. ويحدونا الأمل في أنه عندما يحين الوقت، فإن هذه المساعدة ستتوفر على نحو مؤات.

السيد الخصيبي (عمان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في البداية، يود وفد بلدي أن يعرب للأمين العام، من خلالكم سيدي الرئيس، عن تقديرنا لتقريره الشامل عن الحالة في رواندا.

إن وفد بلدي أيضا لا يزال يتابع بقلق عميق الأحداث المأساوية التي حدثت في روندا مؤخرا. وهو يعرب عن عميق الأسف إزاء الموت المبكر للرئيسين- جوفينال هابياريمانا رئيس رواندا وسبيرين نتاياميرا رئيس بوروندي - بسبب الحادث المؤسف الذي تعرضت له الطائرة التي كانت تقلهما وهي في طريقها إلى مطار كيغالي.

لقد أدت أحداث العنف الجارية في رواندا إلى تعطيل عملية السلم التي بدأت فعلا في هذا البلد بتوقيع اتفاق أروشا للسلم. وبات من الواضح أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا لن تستطيع القيام بواجباتها على نحو فعال في ظل الظروف السائدة في رواندا.

إن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا ما فتئت، منذ إنشائها في عام ١٩٩٣، تبذل جهودا محمودة ومضنية بغية مساعدة الشعب الرواندي في تنفيذ اتفاق أروشا للسلم. إلا أنه وفي ظل الحالة

الخيارات الثلاثة الواردة في التقرير يحظى برضاء الحكومة النيجيرية.

الخيار الأول، الذي يوصي بالوزع الشامل لقوة الأمم المتحدة في رواندا بموجب الفصل السابع من الميثاق، ليس عمليا في هذه الظروف، بالنظر الى أنه لا يمكن تجنيد قوة كهذه فورا. وحكومتي ليست واثقة تماما من أن عملية التنفيذ والعمل سيواجهان في حقيقة الأمر التحديات الأمنية والسياسية التي تفرضها الظروف الراهنة في رواندا.

والخيار الثالث، الذي يوصي بالانسحاب الكامل لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا وهو خيار لا يؤيده الأمين العام، ليس مقبولا أيضا من جانب وفدي - أولا، لأنه انهزامي، وثانيا، لأنه يقوض، على نحو خطير، مصداقية مجلس الأمن بوصفه جهازا تناط به مسؤولية صيانة السلم والأمن الدوليين.

والخيار الثاني، الذي هو عبارة عن مستوى قوة مخفض من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا وولاية يعاد تحديدها ودور يعاد تحديده، مع امكانية اللجوء الى قوة أكبر بمجرد الاتفاق على وقف اطلاق النار وبموجب توصية من الأمين العام، يبدو لذلك خيارا معقولا سيتمكن وفدي من تأييده، وإن كان على مضض.

وإذ شهد العالم المذبحة التي استمرت الآن أسابيع في رواندا، تساءل الكثيرون عما إذا كنا نحن بوصفنا مجتمعا قد بذلنا حقا كل جهد من أجل مساعدة شعب رواندا، أو عما إذا اكتفين بأن نقول إن المسؤولية تقع على أبناء رواندا وحدهم وأنهم هم الذين ينبغي أن يتحملوا المسؤولية الكاملة عن أعمالهم. وأن الأيام والشهور المقبلة ستكون حرجة بصفة خاصة بالنسبة للأمم المتحدة في رواندا، وينبغي أن نرد على التساؤل عما إذا كانت الأمم المتحدة ستدير ظهرها لرواندا أم أنها مستعدة لأن تبذل مزيدا من الجهد لانقاذ أرواح الكثيرين من المدنيين الأبرياء في مواجهة الغضب الأثيم والعنف المجنون اللذين تتسم بهما عناصر الأطراف والمجموعات المتنافسة.

إن هذه المسألة، بنظر وفد بلدي، تتجاوز السياسة. إنها مسألة أخلاقية وهي تمس مصداقية الأمم المتحدة في الصميم، وآثارها ستتجاوز رواندا بكثير.

إن حكومة نيجيريا ممتنة للأمين العام وممثله الخاص وقائد قوة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة

وعلى الرغم من أن الاشارات التي تدعو إلى التحذير كانت واضحة بجلاء، وبالحقيقة أخذ العلم بها مرارا، فمن المؤسف أن عملية السلم التي تفضي إلى إقامة المؤسسات الانتقالية المتفق عليها والمطالب بها في اتفاق أروشا للسلم المبرم السنة الماضية لم تكتمل أبدا. والمؤسف بالتأكيد أنها لم تحدث في الوقت المناسب، وتأخرت باستمرار نظرا لانعدام توافق الآراء بين الأطراف السياسية المشاركة. ومن دون اتفاق جميع الأطراف، فإن توافق الآراء الذي بني عليه التقدم في المرحلة الانتقالية وإقامة المؤسسات الانتقالية لم يمكن تحقيقه.

إن وفد بلدي يشعر بأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا وقائد قواتها الجنرال دالير، والممثل الخاص للأمين العام، السيد جاك روجيه بوبو، أدوا مهمة حميدة جدا في المحافظة على تماسك هذه الحالة بغية كسب الوقت. وكما لاحظ الأمين العام في تقريره إلينا المؤرخ ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٤، كان وقف إطلاق النار صامدا، على الرغم من تدهوره، واستمرت البعثة في الاضطلاع بدور توازني. وفي الحقيقة فإن المهام العسكرية الموكولة إلى البعثة في المرحلة الأولى اكتملت قبل الموعد المحدد لها. وفي مجال المساعدة الانسانية، كما كان متوقعا، تمت مواجهة مشكلات عديدة، بيد أن الحالة هناك تمت السيطرة عليها مرة أخرى. وكان أحد المجالات الرئيسية التي تدعو إلى القلق الصعوبات الناجمة عن ضخامة عدد اللاجئين العائدين - وهي علامة حسنة بالفعل.

والمؤسف كما دلت عليه الأحداث فيما بعد، أن الهدوء كان يغلف دفعا عاطفيا قادرا على الانفجار. وفي حين كنا نعتقد أنه ما من حادثة بوسعها أن تولد هذا الانفجار، فإن سقوط طائرة الرئيس هابياريمانا وموته وفترًا الذريعة الضرورية للبدء بالاضطراب الذي أدى إلى ما تبعه من فوضى. لذلك، بينما يلاحظ الأمين العام في تقريره قبل ثلاثة أسابيع فقط ما يلي: "وقد أظهر طرفا النزاع، من خلال احترامهما لوقف إطلاق النار، أنهما لا يزالان ملتزمين بعملية السلم" (S/1994/360، الفقرة ٤٥).

كان يجب أن يعرف أن موت الرئيس سيطفى على العملية السياسية - بخلاف الموقف المشير للدهشة في بوروندي المجاورة التي مات رئيسها في الحادث نفسه.

الراهنة، يعتبر وجودها في رواندا الآن محفوظا بالخطر الشديد لعدم توصل طرفي الصراع إلى اتفاق على وقف اطلاق النار ولغياب السلطة المركزية في هذا البلد.

ومع تقديرنا للموقف الداعي إلى استمرار ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا بهدف تعزيز مصداقية الأمم المتحدة في هذا البلد، فإننا نعتقد الآن أنه من الأنسب في الوقت الراهن تخفيض تواجد البعثة إلى أدنى حد. ومع ذلك، يجب الابقاء على تواجد سياسي للأمم المتحدة من خلال السماح لممثل الأمين العام في رواندا بمواصلة مبادراته الحيوية جدا وجهود الوساطة بين الأطراف المتحاربة.

إن بلدي يؤيد هذا البديل لأن الأطراف الرواندية لا تزال مترددة باعلان مطار كيغالي منطقة محايدة تخضع لسيطرة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا. ولا شك في أنه سيكون صعبا جدا نظرا للظروف السائدة في رواندا التي يصعب معها كفالة سلام أفراد البعثة. وهذا سيحول دون قيامهم بالمهام الموكولة اليهم. وإذا تحسنت الظروف في رواندا، فسيتمكن المجلس من استعراض الحالة والنظر من جديد في الولاية وفقا لذلك، بما في ذلك قوام بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا.

في ظل الظروف الراهنة، وفي ضوء ما قلته تواتر، يعتقد وفد بلدي أن أنسب خيار بالنسبة للحالة الراهنة في رواندا هو الخيار الذي يدعو إلى تخفيض البعثة مع إبقاء التواجد السياسي للأمم المتحدة في رواندا. بالنظر إلى وجهات النظر هذه، سيصوت وفد بلدي لصالح مشروع القرار المعروض على المجلس.

#### السيد علهاي (جيبوتي) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية): إن آخر تقرير للأمين العام عن الحالة في رواندا، المؤرخ اليوم، يتسم بالواقعية والجدية. وهذه المأساة الرهيبة في رواندا لا تزال مبعث حزن عميق لوفد بلدي. وهذه المأساة بما يرافقها من خسارة غير مقبولة في الأرواح ومن تدمير مادي كبير، هي بلا شك مظهر صارخ للتوترات الاثنية المتأصلة منذ أمد بعيد التي يتضمنها تاريخ البلد والعملية السياسية الجارية فيه، الأمر الذي أدى مرة أخرى إلى نشوء حالة يتعرض السكان العاديون بسببها للمعاناة والموت.

وينبغي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا أن تحاول أيضا الاضطلاع بدور في استمرار إيصال المساعدة الانسانية، وينبغي أن يتحمل الطرفان مسؤولية ذلك. ولا بد أن تكون هناك مناطق في البلاد يمكن فيها للمدنيين تلقي هذه المساعدة بعيدا عن الفوضى السائدة في العاصمة كينغالي.

ولا بد من الإشارة أيضا الى المساهمة القوية التي قدمتها منظمة الوحدة الافريقية ورؤساء دول المنطقة، ولا سيما تنزانيا. ومن ناحية أخرى، فإن المسؤولية الكبرى عن هذه المأساة لا بد أن تتحملها القوات الحكومية التي لم تفلح في ضبط كوادرها وفرض الانضباط. وبالمثل، فإن الجبهة الوطنية الرواندية، من جانبها، لم تساعد في حل المسائل بسبب موقفها المتعنت حيال المفاوضات وشروطها المسبقة الصارمة. وهكذا، في حين يستعد كل طرف للمجابهة النهائية يظل وقف إطلاق النار الذي نحن في ميسس الحاجة اليه بعيدا عن متناولنا ولا يزال التدمير والقتل وإطلاق النار مستمرا. وقبل كل شيء لا بد من وقف إطلاق النار على الفور.

إن ما يجعل من رواندا مأساة حقة هو أنه لا يبدو أن هناك منفا لتفادي العودة الى مبادئ أروشا. إن ما ينطوي عليه الأمر هو تباين إثني كبير في العدد مقرون بتاريخ من التباين في السلطة لا يمكن حسمه إلا عن طريق اجتماع كل الأطراف للتوصل الى توافق في الآراء. وهذا هو تماما ما ينص عليه اتفاق أروشا. وإن السيطرة من جانب أي طرف لن تؤدي إلا الى العودة الى الحالة التي أدت الى الانهيار في المقام الأول. ومما يبعث على الأمل أن بوروندي المجاورة توصلت الى إدراك ذلك وهو ما يعزى اليه الهدوء النسبي في مواجهة ظروف مطابقة تقريبا. وإذا صح ذلك، فمن الجائز أن تصبح نموذجا لما يمكن تحقيقه في رواندا اذا ما اتخذت اجراءات عاجلة من أجل وقف إطلاق النار والمفاوضات.

إن النظر في أعين المدنيين الأبرياء في رواندا ورؤية الخوف المروع من الموت في حين أن هناك الكثير مما ينبغي للأمم المتحدة أن تقوم به، اذا ما فوضت بذلك، لأمر يصعب قبوله. ولعل هذا هو الغرض الأساسي للأمم المتحدة، أي سلامة وحماية

أما النتائج فمعروفة لدينا جميعا. إذ تفيد التقارير عن أكوام من الجثث المقطّعة بطريقة يعجز وصفها، ومبعثرة في الشوارع، وعن مستشفيات تحولت إلى سجون فعلية. ويبقى البلد ساحة لأعمال القتل.

إنها حالة تعتبر فيها الأمم المتحدة الكيان الوحيد القادر على المحافظة على قدر من النظام وإنقاذ الأرواح ووقف القتال لكي يمكن البدء بالمفاوضات الرامية الى العودة الى مبادئ اتفاق أروشا.

من بين الخيارات الثلاثة التي عرضها علينا الأمين العام لكي تتخذ الأمم المتحدة إجراء بشأنها يجب النظر الى الخيار الثالث - أي الانسحاب الكامل للأمم المتحدة - نظرا لاحتمال سفك الدماء الذي سيعقب ذلك بالتأكيد، على أنه خيار لا إنساني وغير مقبول على حد سواء. فمن شأنه أن يقوض كل ما قامت به الأمم المتحدة وكل ما يمكن أن تقوم به من أعمال طيبة.

ووفدي في واقع الأمر يحتج على التردد في اتخاذ موقف بشأن الخيارين الأول والثاني للأمين العام. فنحن لا نرى أن هناك حاجة الى إجبار المقاتلين على وقف إطلاق النار وفرض القانون كالحاجة الى الحفاظ على أدنى قدر من السلامة للمدنيين الأبرياء وتوفير بعض الحماية والضغط من أجل العودة الى المفاوضات. وينبغي للأمم المتحدة أن تتمكن بالتأكيد من أن توفر، بقبول الطرفين، السلامة والملجأ للمدنيين الأبرياء. وبالاتفاق بين الطرفين لن يقوم أي طرف بمهاجمة هذه المناطق تحت طائلة التهديد بأنه سيتهم بانتهاك حقوق الانسان الدولية. علاوة على ذلك، وعن طريق الاتفاق، ينبغي اعتبار مقرات الأمم المتحدة مناطق آمنة أو دبلوماسية لا يمكن لأي طرف انتهاكها. من ثم، يرى وفدي بالنظر الى هذه العوامل أن الخيار الأفضل هو ربما الخيار الثاني الذي نؤيده عن طريق مشروع القرار المعروض علينا.

ولعله لن يسمح للأمم المتحدة بالقيام بتلك المهام التي نرى أنه يمكن بل وينبغي لها أن تقوم بها والتي من الجائز أن تؤدي بصفة غير مباشرة، عن طريق تقليص وجودها، الى الإسهام في إطالة العنف. وإن كان هذا أمر يؤسف له فإنه يفضل على الانسحاب الكامل.

ومن الواضح أن النجاح في هذا المجال يتوقف على وقف الأعمال العدائية وعلى دعم المجتمع الدولي الذي سيهب لنجدة الشعب المنكوب. وفي مواجهة هذه المأساة، كان رد المجتمع الدولي متناقضا وانتقائيا في أغلب الأحيان، ولهذا السبب، شعر شعب رواندا في وقت من الأوقات - وفي الواقع لا يزال يشعر حتى هذا اليوم - بأنه خذل ليواجه بمفرده مصيره المفجع.

وفي واقع الأمر، وفضلا عن الشواغل - المشروعة بالتأكيد - المتصلة بإجلاء الرعايا الأجانب يبدو أن المجتمع الدولي لم يتصرف بصورة ملائمة ردا على نداء شعب رواندا. وهذه المسألة غالبا ما درست من وجهة نظر الطرق والوسائل اللازمة لانسحاب بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا، دون السعي الى إعطاء الثقل المناسب لشواغل أولئك الذين طالما اعتقدوا، وعن حق، بأنه نظرا للحالة الأمنية السائدة الآن في رواندا، لا بد من زيادة عدد أفراد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا لتمكينها من المساهمة في إعادة فرض وقف إطلاق النار والمساعدة على تهيئة ظروف أمنية يمكن أن تضع حدا لأعمال العنف.

ومن شأن زيادة عدد أفراد البعثة أن يمكن الهيئات الانسانية والمنظمات غير الحكومية قبل كل شيء من تقديم المساعدة الانسانية الى جميع أفراد الشعب الذين يجدون أنفسهم الآن في محنة. وهذا النهج - الذي أيدته منظمة الوحدة الافريقية على الدوام - كان من شأنه أن يمكن المجلس لأن يكون أداة في خدمة السلم والأمن لجميع الشعوب. وبخلاف ذلك، كيف يمكننا الرد على رد الفعل المتناقض هذا وسياسة الكيل بمكيالين التي تنعكس، في بعض عمليات حفظ السلم، في تعزيز الوسائل العسكرية والسوقية عندما يتردى الأمن، بينما في حالات أخرى تتمثل الاستراتيجية في اعتبار أي عامل للاضطراب سببا كافيا للأمم المتحدة لتشد رحالها؟

إن مصداقية مجلسنا وصورة منظماتنا باتتا على المحك. وفي هذه الحالة الصعبة، قدرنا شجاعة القوات والبلدان التي تساهم في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا، والتي قاومت الضغوط الفتوية التي مارسها الذين يريدون أن يغادر موظفو بعثة الأمم المتحدة رواندا.

الأبرياء، لا سيما في حالة تسمح بهذه الاجراءات بطرق غير عسكرية عديدة. وبخلاف ما أعرب عنه البعض هناك إرادة للقيام بذلك.

وكما قال روجر بوبو "لقد قدمنا لمساعدة رواندا إلا أنه ليس بإمكاننا أن نفرض أي حل على الشعب الرواندي الذي يتوجب عليه مساعدتنا لكي نساعدته".

السيد بيزيماننا (رواندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يود وفدي قبل كل شيء أن يشكر الأمين العام على الجهود التي يبذلها فيما يتصل بالحالة في رواندا.

أود أن أقول، بصدد هذه الحالة، إن رواندا تشهد منذ ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤ أصعب مرحلة في تاريخها. وفي هذا الصدد، نتذكرون أنه في ذلك اليوم أصيب الشعب الرواندي بنكبة شديدة بسبب اغتيال رئيس دولة رواندا عندما أسقطت طائرته في مطار كيغالي وهو عائد من دار السلام حيث شارك في قمة اقليمية كرسست لإعادة السلم في رواندا وبوروندي. وقد أودى ذلك العمل الخسيس أيضا بحياة رئيس جمهورية بوروندي، ونحن نفتنم هذه الفرصة لكي نعرب مرة أخرى عن تعازينا لأسرة الرئيس نتارياميرا والى بوروندي حكومة وشعبا.

لقد أثار اغتيال رئيس دولة رواندا القلق والذهول في صفوف الشعب الرواندي. وأثار هذا الحادث المفجع غضبا أدى الى وقوع أعمال عنف تسببت لسوء الحظ في إزهاق أرواح شخصيات معروفة وموت آلاف المدنيين، الأمر الذي نأسف له بشدة. كما نأسف لمصرع بعض أفراد بعثة الأمم المتحدة، ونعرب من جديد عن تعازينا القلبية لما حدث.

إن المأساة التي يمر بها الشعب الرواندي بلغت ذروتها عندما تفاقم مناخ العنف هذا نتيجة لاستئناف الأعمال العدائية والهجمات المسلحة التي اقترنت بموجة من المذابح التي ارتكبتها الجبهة الوطنية الرواندية. من ثم، فإن الحكومة الانتقالية التي أنشئت في ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤ حددت لنفسها هدف إعادة النظام وسلامة الأفراد والممتلكات ومواصلة الاتصالات مع الجبهة الوطنية الرواندية بغية ضمان إقامة مؤسسات انتقالية ذات قاعدة عريضة دون تأخير في إطار اتفاق أروشا للسلم.

فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، نيجيريا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٩١٢ (١٩٩٤). أعطى الكلمة الآن للأعضاء الراغبين في الإدلاء ببيانات عقب التصويت.

السيد لدسو (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد صدمت فرنسا صدمة عميقة إزاء المأساة التي أودت بحياة رئيسي رواندا وبوروندي وهما في طريق عودتهما من مؤتمر إقليمي يستهدف السعي لإيجاد حل سلمي للأزمة في المنطقة. وجزعت فرنسا إزاء حجم أعمال العنف التي أعقبت ذلك والتي أسفرت عن آلاف الضحايا في صفوف السكان المدنيين فضلا عن جنود الأمم المتحدة الذين ذهبوا الى ذلك البلد في مهمة لحفظ السلم.

وتود بلادي أن تشيد إشادة خاصة بذوي القلنسوات الزرقاء البلجيكيين الذين سقطوا في ساحة الشرف خدمة لقضية دولية التزموا بها حتى الرمق الأخير.

علاوة على ذلك، تود فرنسا أن تشيد بالدور النشط الذي يضطلع به في هذا الوقت الحافل بالإحداث ممثل الأمين العام الخاص وقائد قوة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا من أجل إبرام اتفاق لوقف اطلاق النار واستئناف الحوار بين الأطراف.

يود وفد بلادي أن يؤكد على أنه ليس هناك من حل ممكن أو مقبول ما لم تدرك الأطراف أن أي انتصار لطرف على الطرف الآخر من شأنه أن يكون نصرا باهظ الثمن وأن يفرق البلاد في المزيد من العنف والرعب. إن اتفاق أروشا هو الإطار المشروع الوحيد للبحث عن حل سياسي للمشكلة في رواندا.

لقد أعطت الأمم المتحدة الأطراف الرواندية مهلة زمنية محددة لعدة أيام لإبرام اتفاق لوقف إطلاق النار، الأمر الذي كان من شأنه أن يتيح لبعثة الأمم المتحدة الاضطلاع بالمهام التي أوكلها اليها قرار مجلس

وفي مشروع القرار هذا، يذكر المجلس أنه يشعر بالقلق حيال الأعمال القتالية والعنف اللذين يتسببان في وقوع الإصابات والضحايا في رواندا. والخيار الذي اختاره المجلس لتقليص عدد قوات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا الى ٢٠٠ تقريبا ليس استجابة ملائمة على هذه الأزمة، إذ أنه لم يتم توشي أي تدابير لمساعدة الأهالي الذين يتعرضون لجميع أنواع الأضرار التي قد تلحق بهم بسبب العنف والأعمال القتالية.

ونود أن نبين أن شعب رواندا ما زال يأمل بأن يدرك المجلس أن من واجبه العمل بحزم لصون السلم في رواندا ولضمان الاستقرار في المنطقة. وينبغي أن يبين تصويتنا أيضا أن بلادي تضم صوتها الى نداء المجلس بوقف فوري للعنف والأعمال القتالية.

وينبغي للمجلس أن يتيح للجبهة الوطنية الرواندية أن توافق على وقف كامل لإطلاق النار، على أن يكون مفهوما أن من غير المجدي التفكير بأن تسوية الأزمة في رواندا يمكن أن تتحقق بالوسائل العسكرية. ويجب أن تتحمل الجبهة مسؤولية موقفها المتمثل في رغبتها بمواصلة الأعمال القتالية، وإدامة حالة العنف ومواصلة ارتكاب المذابح في المناطق الواقعة تحت سيطرتها.

علاوة على ذلك، يحدو بلادي الأمل في أن الطلب الموجه الى جميع البلدان بالكف عن أية أنشطة من شأنها أن تؤدي الى تفاقم الحالة في رواندا سيحظى بالاحترام. ونود أن نؤكد على الدور الهام الذي ينبغي أن تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للمراقبة على الحدود بين رواندا وأوغندا، وهذا عامل لا غنى عنه للاستقرار في المنطقة.

أخيرا، نود أن نضم صوتنا الى النداء الذي وجه الى المجتمع الدولي طالبا تقديم مزيد من العون في ضوء حجم المأساة الانسانية التي ألمت حاليا برواندا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يصوت مجلس الأمن الآن على مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1994/488.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، اسبانيا، باكستان، البرازيل، الجمهورية التشيكية، جيبوتي، رواندا، الصين، عمان،

ليست حاسمة فقط بالنسبة لرواندا وشعبها، الذي أدركه العياء الشديد، بل أنها تكتسي أهمية حيوية بالنسبة لاستقرار المنطقة برمتها والقارة الأفريقية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لم يعد هناك من متكلمين آخرين في هذه الجلسة. الجلسة التالية لمجلس الأمن لمواصلة النظر في البند المدرج في جدول الأعمال سوف تحدد في المشاورات مع أعضاء المجلس.

رفعت الجلسة الساعة ٢٢/٣٥

الأمن ٨١٢ (١٩٩٣). إن وقف اطلاق النار لم يتحقق بعد، وبالتالي أرغم المجلس على اعادة النظر في شروط تواجد بعثة الأمم المتحدة من خلال تقليص وجودها الى الحد الأدنى. ونود أن نعرب عن أملنا بأن تعود الأطراف الرواندية الى رشدها وتدرك أن الأمم المتحدة لا يمكنها أن تحل محلها أو تفرض سلما عليها.

وفي هذا السياق نشيد بالمبادرات التي اتخذتها بلدان المنطقة، وخصوصا رئيس تنزانيا كميصر لعملية أروشا. ويحدونا الأمل في أن الاجتماع المزمع عقده في نهاية هذا الأسبوع سيسمح للأطراف الرواندية باستئناف السير على الطريق نحو السلم.

وستكون الأمم المتحدة مستعدة في أية لحظة لمساعدتها في هذا وأن تصحبها في هذه العملية التي